



اثر إستقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013)

م. سوسن كريم هودان الجبوري
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

أ. د. عبد الحسين جليل الغالبي
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإذا كان القطاع المصرفي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي ومن ثم إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار. ولذلك فقد حظيت موضوعة إستقلالية البنك المركزي بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية وخاصة الدراسات المالية والمصرفية ، وذلك لتأثيرها في النشاط الاقتصادي للبلاد من خلال ما يمتلكه البنك المركزي من صلاحيات وإمكانات تمكنه من ممارسة مهامه ووظائفه لكي يحقق أهداف السياسة النقدية ، وهذا مايرر سعي العديد من البلدان لمنح الإستقلالية لبنوكها المركزية ولاسيما العراق الذي يعتبر اعلى إستقلالية بين الدول العربية .

Abstract

The parking central banks to pyramid the central system and higher control over the banking system and doing most of the job and that of them and the government's job bank, made some intellectuals and professionals economists that called for the need to give great importance to the independence of central banks from the state and as a result of some of the inflationary trends that have emerged and which they attributed these to the direct or indirect control of the government in the central bank Venmy this trend towards the need to grant full independence of the Central Bank and perhaps this growth has increased in three of the last century contracts where is all of the Bundesbank (Albandzbank) and the US central bank (Fed) and the Swiss Central Bank of the most famous examples of this, as several pieces of legislation were issued during the first of this century the contract to promote the independence of central banks in many countries, such as France, New Zealand, Mexico, Chile and Venezuela, not to mention as stipulated in the Maastricht Treaty on Bank ECB, and in the same direction radical shift in the legislation central banks of some developing countries, and according to the advice of the central banks of developed capitalist countries from the joint relationship with central banks in developing countries has occurred after the latter mostly belonging to Ministry of Finance and contribute significantly and effective in the financing of development in accordance with the directives of the government, and therefore should be given great importance to the issue and study the effect of this independence on economic variables, in particular, which is an important indicator of economic stability indicators and chose which inflation and unemployment, and came this research to study this relationship between central bank independence and those variables in Iraq , the study findings to a group of the most important conclusions of the independence of the Central Bank of Iraq affect the inflation rate of 14% .



مشكلة البحث study problem

تحدد مشكلة البحث في (عدم الوضوح الذي يكتنف علاقة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في العراق مع الحكومة ولاسيما في ميدان السياسة المالية وتأثيراتها التي تمتد لتغطية دور السياسة النقدية مما ينجم عن ذلك من تأثيرات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المعدلات العالية للتضخم والبطالة.

هدف البحث study objective

يرمي البحث الى تحقيق جملة من الاهداف[والتي تمثل السبيل الى وضع الحلول اللازمة للمشكلة موضوع الدراسة وكما يأتي :

- 1- اعطاء توضيح وافي يغطي الجانب النظري من البحث يتمثل بمفهوم الاستقلالية والجدل الفكري حولها ومعاييرها.
- 2- توضيح العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالبطالة والتضخم .
- 3- دراسة التأثير الذي تحدثه تلك الاستقلالية على التضخم والبطالة في العراق.

فرضية البحث study hypothes

ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن استقلالية البنك المركزي لها اثار ايجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالتضخم والبطالة في العراق)

هيكلة البحث study structure

من اجل تغطية موضوع البحث فقد تم تضمينه مقدمة وثلاثة مباحث خصص المبحث الأول منها ليتناول الاطار النظري لاستقلالية البنك المركزي ، اما المبحث الثاني فقد تناول الاطار المفاهيمي لمتغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم والبطالة) وعلاقتها بالاستقلالية، وجاء المبحث الثالث ليتخصص بتحليل قياسي لاثار استقلالية البنك المركزي على التضخم والبطالة في العراق ، كما تضمن البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

المبحث الاول - استقلالية البنك المركزي - اطار مفاهيمي-

المطلب الأول: مفهوم الإستقلالية The Concept Of Independence

تعني إستقلالية البنك المركزي(ICB) أن البنك يكون مفضا بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الاسعار وأن يكون بالتالي مستقلاً عن الدولة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصاً على إبعاد السياسة النقدية عن المصالح الضيقة لأعضاء الحكومة والبرلمان.

قد يعتقد البعض ان إستقلالية البنوك المركزية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والسلطة الاقتصادية المتمثلة بالحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية او الهيكل التنظيمي ... الخ ، ولكن في الواقع ان البنك المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل ضمن الإطار المؤسسي للدولة وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها البنك المركزي هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة¹، وعليه يمكن ان نستعرض عدة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي نذكر منها مايلي:



المفهوم الأول: وهو المفهوم الذي اشار له مايكل ابدجمان اذ عرف الإستقلالية بأنها " تعني عدم تأثر صانعي السياسة النقدية بالضغوطات السياسية من جانب الحكومة واجهزتها المختلفة أي ان البنك المركزي يسمع اراء الحكومة او من يمثلها ولكن القرار الاخير يكون له وحده" وذلك في معرض حديثه عن إستقلالية النظام الاحتياطي الفدرالي الامريكي²

المفهوم الثاني: ويرى أن إستقلالية البنوك المركزية تشير إلى " حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي Isolation of the central bank from political pressure الذي تمارسه الحكومة ، وفيها يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية.³

المفهوم الثالث: ويشير الى انها" مدى الإستقلالية التي يتمتع بها المسؤولين الرئيسيين في البنوك المركزية ولاسيما فيما يتعلق بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل المدة المحددة لهم بموجب القانون"⁴.

المفهوم الرابع: تركز حول مفهوم الإستقلالية في ضوء وظيفة البنوك المركزية في رسم وادارة السياسة النقدية اذ يوضح هذا المفهوم ان الإستقلالية هي " قدرة البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية أوأجهزتها"، او"هي وجود بنك مركزي يضع السياسة النقدية دون الاهتمام بأهداف السلطة المالية "⁵.

المفهوم خامس:يشير الى " أن إستقلالية البنوك المركزية لاتعني الانفصال التام separation total بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما يكون الاتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك المركزي على ان تكون قرارات البنك المركزي وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسجمة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة" ،اذ الإستقلالية من الوجهة القانونية بأنها حجم السلطات الممنوحة Powers granted للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ومن ثم إمكانية مساءلة البنك عن تحقيق اهدافه والتركيز على استقرار الأسعار وذلك في ضوء النظام الأساس للبنك المركزي والدستور"⁶.

المطلب الثاني:الجدل الفكري حول إستقلالية البنوك المركزية

Intellectual Debate About The Independence Of Central Banks

أولاً: الآراء المؤيدة لإستقلالية البنوك المركزية

Opinions In Favor Of The Independence Of Central Banks

استند الفريق المؤيد لإستقلالية البنوك المركزية على مجموعة من الحجج والمبررات يمكن ايجازها بما يأتي:
1. ان رسم وتحديد الشؤون النقدية ضمن السياسة الاقتصادية للبلاد يجب أن تكون بعيدة عن نفوذ وتدخل رجال السياسة، بما فيهم أعضاء الحكومة أو البرلمان لأنهم عادة يفضلون كسب ود الناخبين بالدرجة الأولى على حساب متطلبات رسم السياسة النقدية ككل إذ يتم تبني سياسات تتلائم ومصالحهم السياسية على الرغم من انها تلحق الضرر بقيمة النقد وترفع معدل التضخم ولذلك هنالك ضرورة لاستبعاد مهام البنوك المركزيةمن خضوعها لتأثير المواقف السياسية العامة للدولة وأهدافها المرحلية التي قد تتعارض وأهداف البنوك المركزية Objectives of Central banks⁷.



2. الحجة الاخرى لأنصار الإستقلالية انهم يرون إن عزل السياسة النقدية عن مصالح السياسيين يكسبها مصداقيةCredibility " وشفافيةTransparency في نظر الجمهور⁸ .
3. ان البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الإستقلالية يمكن لها مقاومة طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة سواء عن طريق الاصدار النقدي او عن طريق سندات الدين العام ، أكثر من البنوك التي لا تتمتع بالإستقلالية⁹
4. ان الدعوة الى إستقلالية البنوك المركزية يمكن ان تأتي نتيجة مسؤولية هذه البنوك في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية The National Currency وقوتها الشرائية من التضنب والانخفاض¹⁰ .
5. هنالك اتجاه دولي نحو إستقلالية البنوك المركزية يتمثل في اجبار بعض الدول لمنح بنوكها المركزية الإستقلالية ، وذلك من طرف صندوق النقد الدولي كشرط لتقديم العون المالي لتلك الدول¹¹ .
6. هنالك اسباب سياسية Political Reasons دعت الى إستقلالية البنوك المركزية حيث تسعى الحكومات والأحزاب السياسية عند تسلمها السلطة إلى استغلال وظائف البنوك المركزية لتحقيق أهدافها السياسية المعلنة وغير المعلنة ولاسيما مسالة التأثير على عرض النقدMoney Supply ، وزيادة كمية المعروض النقدي في التداول¹² .
7. يرى بلايندر ان البنك المركزي الذي يكون مستقلا تكون لديه فرصة عمل ومساحة اختيار واسعة لتقرير كيفية الوصول الى اهدافه¹³ .
8. أكد (Stanley Fischer) على وجود علاقة عكسية بين التضخم وبين إستقلالية السلطة النقدية من خلال استعراضه للعديد من الدراسات التي بحثت موضوع الإستقلالية¹⁴ .
9. كذلك عزز الاتجاه نحو إستقلالية البنوك المركزية وخاصة في بلدان الاتحاد الأوروبي (EU countries) ، ما نتج عن اتفاقية أو معاهدة (ماستريخت) في عام 1992 ، التي دعت إلى وضع تشريعات قانونية للبنك المركزي الأوروبي (E.C.B) ، والبنوك المركزية للبلدان الأعضاء لتتلاءم ومتطلبات المعاهدة¹⁵ .
10. يرى انصار إستقلالية البنك المركزي انها تؤدي إلى إبعاد التأثيرات الحكومية The Effects of Government عن هذه البنوك فيما يتعلق بتحديد نفقاتها وإيراداتها ، ومن ثم فصل موازنة البنك المركزي عن الموازنة العامة للدولة¹⁶ .

ثانيا:الأراء المعارضة لإستقلالية البنوك المركزية

Opposing Views Of The Independence Of Central Banks

مثما هنالك حجج لانصار إستقلالية البنوك المركزية، يوجد فريق مقابل معارض او داحض لها ولديه حججه التي يدافع بها عن رأيه ايضا اذ ان الإستقلالية لم تلقى التأييد الكامل والمطلق من جميع الاتجاهات الاقتصادية والسياسية ويمكن توضيح ذلك بما يأتي:

1. يرى الرافضون والمعارضون لموضوع إستقلالية البنك المركزي انها ليست شرطا ضروريا Necessary Condition ، وليست بالتأكيد شرطا كافيا Sufficient Condition لضمان بنك مركزي قوي وفعال¹⁷ .



2. هنالك حجة اخرى يتبناها المعارضون وهي ان الأهداف السياسية التي تضعها الحكومة تؤثر على هدف استقرار الأسعار وزيادة الاستخدام ورفع معدل النمو الاقتصادي¹⁸.
3. ان المنتقدين لإستقلالية البنك المركزي يرون انه من غير المنطقي ان لا يحظى الاعضاء المنتخبون بالثقة لكي يحكموا على السياسة النقدية ويؤكدو رأيهم بان السياسة الاقتصادية تتضمن قرارات صعبة وتحتاج الى وجهات نظر مطولة¹⁹.
4. ويبرر "Milton Friedman" معارضته لوجود بنك مركزي مستقل بالقول ان الإستقلالية يمكن أن تلحق النظام النقدي بالاذى الكبير عندما يخطأ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير Authority to Influence على هذا النظام.
5. وحجة اخرى يتبناها الداحضون للإستقلالية وهي إن إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة قد لا تكون مستقلة تماماً عن سلطة الحكومة ، إذ هناك وسائل وأساليب رسمية وغير رسمية عديدة تستطيع من خلالها حكومات البنوك المستقلة التأثير على السياسة النقدية التي تعتمدها هذه البنوك.
6. هنالك قناعة لدى الكثير من السياسيين ومستشاريهم الاقتصاديون نتيجة تأثرهم بالافكار الكنزية ان للسياسة المالية وظيفه مفيدة للحكومة مما يعني القبول في عجز الموازنة في حالة الكساد ، او عندما يكون مستوى التشغيل اقل من مستوى التشغيل الكامل.
7. ويرى "دي كوك" أن البنك المركزي يجب أن يخضع لإجراءات رقابة الدولة ومن ثم فانه ليس للبنك المركزي الحق بالمطالبة بالاستقلال عن الحكومة وخاصة في شؤون السياسة النقدية وسياسة الصرف الاجنبي²⁰.
8. ان الرأي القائل بان الإستقلالية تؤدي إلى تحسن الأداء في مجال معالجة التضخم لا تؤكد الوقائع ، ذلك أن واقع الحال يشير إلى وجود بلدان مثل الارجننتين وبيرو تعاني من معدلات عالية جدا من التضخم بالرغم مما تتمتع به سلطاتها النقدية من إستقلالية في حين ان هنالك بلدان تنعم بمعدلات تضخم منخفضة من امثال فرنسا واليابان والمغرب وقطر على الرغم من ان السلطات النقدية فيها تتمتع بدرجة محدودة جدا من الإستقلالية²¹.
9. يرى البعض من المعارضين للإستقلالية ان البنك المركزي هو وكيل للحكومة ومنفذاً للسياسة النقدية التي تملئها عليه وان اكثر البنوك المركزية هي خاضعة للسلطة الحكومية بحجة ان السياسة النقدية هي موضوع اوقضية سياسية ولذلك يجب على محافظي البنوك المركزية الاستجابة لاوامر قادتهم السياسيين²².
10. بالاضافة الى تلك الحجج ترى الباحثة انه نظرا لمشاركة الحكومة في رأس مال البنك المركزي فان هذا يمنحها الحق بالتدخل في سياسته و ان طريقا وسطا بين الاتجاهين السابقين يعتبر هو الحل الامثل لتحقيق ونجاح فاعلية البنوك المركزية المتمثلة بالسياسة النقدية المتبعة من قبل تلك البنوك وذلك لتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة منها، حيث ان إن مسألة الإستقلالية هي مسألة محورية وهامة في عملية الإصلاح الاقتصادي ولكن بشرط عدم إهمال شروط الشفافية والمسؤولية لأن البنك



المركزي يبقى مسؤولاً أمام السلطة السياسية في حالة ارتكاب خطأ يهدد سلامة الاستقرار النقدي بصورة خاصة والاقتصادي بصورة عامة .

المطلب الثالث: معايير إستقلالية البنوك المركزية

Standards of independence of central banks

هنالك صعوبات كبيرة تواجهها الدراسات المعنية بإستقلالية البنوك المركزية في قياس درجة الإستقلالية كماً وبشكل دقيق، لما يحكمها من عوامل تحتل أحكاماً قيمية ونسبية ، وعموماً يمكن القول ان درجة إستقلالية البنوك المركزية يمكن قياسها من خلال التقدير الذي يبين الى أي مدى يعطي القانون للبنك المركزي الحرية والإستقلالية في تحديد اهدافه (الإستقلال القانوني أو السياسي legal or political independence)، اوالى أي مدى يعطى البنك المركزي الحرية في اختيار ادوات السياسة النقدية اللازمة لتحديد تلك الاهداف (الإستقلال الاقتصادي economic independence)، و لذلك سوف نتناول هذا الموضوع من خلال معايير إستقلالية البنوك المركزية.

هناك مجموعة من المعايير standards التي يمكن قياس إستقلالية البنوك المركزية من خلالها و يمكن حصر أهم هذه المعايير بمايلي:

أ- مدى سلطة وحرية البنك المركزي freedom of the central bank في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود التدخل الحكومي فيها و من هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي و الحكومة في شأن هذه السياسة فكلما كانت البنوك المركزية لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية و تقاوم السلطة التنفيذية executive power في حالات التعارض فتوصف على أنها أكثر إستقلالية و ان البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفاعل في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة يكون أكثر استقلالاً من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية ، اما عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة ويتولى البنك المركزي تنفيذها وتحديد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقل بل تابع للحكومة ويسير وفقاً للتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة الدولة²³.

ب- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل appoint and dismiss محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم²⁴ ، من الملاحظ انه في معظم بلدان العالم يتم تعيين محافظ وكبار مسؤولي البنوك المركزية من قبل السلطة التنفيذية (الحكومة) وهذا لا يتعارض مع إستقلالية تلك البنوك ، الا انه في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الإستقلالية فان هناك قيود ومحددات على الحكومة في مجال تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها . ومن اهم تلك القيود هي عند تعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي يشترط اخذ موافقة البرلمان قبل التعيين ، هذا فضلاً عن تحديد فترة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبياً، وعلى هذا الأساس فإنه كلما كانت المدة القانونية لمحافظ البنك المركزي وباقي أعضاء مجلس الإدارة أطول فأن البنك المركزي يكون أكثر إستقلالية²⁵.



- ت- مدى تمثيل الحكومة representation of government في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات، اذ تختلف درجة إستقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي ، فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك فإنه يكون أكثر استقلالا²⁶.
- ث- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي funding shortfall in government spending و يتمثل في التزامه بشراء أدوات الحكومة " سوق الإصدار الأولية " وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر " سوق الإصدار النقدي" ²⁷.
- ج- مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار price stability وقيمة العملة كهدف أساسي للسياسة النقدية بعبارة أخرى ، هل يكون لهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولية في حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى أم أنه يتساوى في الأهمية مع باقي الأهداف فإذا كان قانون البنك المركزي يحدد استقرار الأسعار كهدف رئيسي ويفضل تحقيقه على باقي الاهداف الاخرى فإن البنك المركزي يوصف بأنه أكثر استقلالا²⁸ .
- ح- مدى تدخل الحكومة بشأن موازنة البنك المركزي budget of the central bank اذ ان تدخل الحكومة بشأن موازنة البنك المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها ، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي كلما تمتع البنك بالاستقلال المالي Financial Independence أكثر²⁹ .
- خ- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المسائلة Accounting and Accountability ، اذ كلما تقلصت أو انعدمت الجهات المسؤولة خاصة الحكومة عن محاسبة البنك المركزي كلما كان البنك أكثر إستقلالية³⁰ .
- د- مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية Credit Facilities للحكومة ومؤسساتها ، اذ تكون البنوك المركزية أكثر إستقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية³¹ .

هذه هي اهم المعايير التي من خلالها يمكننا معرفة درجة الإستقلالية التي يتمتع بها أي بنك مركزي .

المبحث الثاني - العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

المطلب الاول: التضخم وعلاقته بالإستقلالية

Inflation And Its Relation with Independence

يشير مصطلح التضخم Inflation الى انه "زيادة واسعة في النقود دون زيادة كمية السلع والخدمات مما يترتب عليه زيادة مفرطه في الاسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود"³² ، وعرف على انه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة، وكذلك عرف التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في معدلات اسعار السلع



والخدمات . وكذلك عرف التضخم "على انه هو الحالة التي تكون فيها قيمة النقود في حالة هبوط أي إن الأسعار في حالة ارتفاع"³³.

يعتبر التضخم أهم مؤشر من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في إي بلد من بلدان العالم ، إذ كلما كان اقتصاد البلد يتميز بمعدلات منخفضة من التضخم دل ذلك على تمتعه بالإستقرار الإقتصادي وبالعكس . تعد ظاهرة التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تهدد جميع الدول بغض النظر عن درجة تطورها وتقدمها الاقتصادي أو نوع النظام الاقتصادي المتبع فيها. وذلك نظراً لقوة أثاره التي تؤدي إلى ضياع فرص الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة لنجاح عملية التنمية، وتعد السياسة النقدية مسؤولة قبل غيرها من السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الضغوط التضخمية ورفع قيمة العملة المحلية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لتوفير فرص قوية للاستقرار التي تساعد على تنشيط النمو وتحقيق أهداف التنمية ، وان الخوف من التضخم كان أساس الدعوة الى استقلال البنوك المركزية، لمقاومة التوسع النقدي فوق ما تسمح به الطاقة الانتاجية الكلية، واتخاذ التدابير التي تراها مناسبة للسيطرة عليه، دون تعرضها للضغوط، المتأثرة بأوضاع الأمد القصير. وذلك الى جانب دعم نمو الناتج والتشغيل، وتستخدم البنوك المركزية أدوات السياسة النقدية المتعارف عليها، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي³⁴.

يعد استقلال السياسة النقدية في الوقت الراهن متزامنا مع استقلال البنوك المركزية وفي معظم البلدان يتم الربط بين استقلال البنك المركزي في أداء وظائفه وانخفاض معدلات التضخم، لان إستقلالية البنوك المركزية تمكنها من القيام بأداء واجباتها والتي من أهمها تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار. هذا وفي الوقت الذي شهدت معظم البنوك المركزية استقلالية بدرجات مرتفعة في العديد من البلدان الصناعية و المتقدمة، فان هذه البنوك لازالت تعاني من التبعية الشديدة للحكومات المركزية في معظم البلدان النامية مما اثر ذلك على أداء وظائفها بالشكل المطلوب³⁵.

هنالك عدد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين درجة إستقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم (مثل دراسة كوكرمان ودراسة البيرتوالسن) ، وبينت ان هذه العلاقة هي علاقة عكسية إذ كلما ازدادت درجة إستقلالية البنوك المركزية كلما ازدادت سيطرتها على معدلات التضخم³⁶ ، الأمر الذي أدى إلى المناداة بإستقلالية البنوك المركزية من قبل العديد من الإقتصاديين من أصحاب الرأي المؤيد للإستقلالية، إذ إن انخفاض معدلات التضخم في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الإستقلالية يعد السبب الرئيسي في المناداة بالإستقلالية، كما وضحنا ذلك في الفصل الاول من هذه الدراسة.

يذكر Lindsey عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأمريكي في مؤتمر البنوك المركزية في أوروبا الشرقية والتجارب الحديثة في الإستقلالية الذي عقد في شيكاغو عام 1992 أن مصلحة البلدان في إستقلالية البنك المركزي تركز بشكل أساسي على قضية التضخم وانعكاساتها على الأداء الإقتصادي Economic Performance في كل من الآجال القصيرة والطويلة³⁷ ، وفي عام 1993 بين Faizo محافظ البنك المركزي الإيطالي في هذا الصدد " أن التخلي عن قاعدة الذهب قد خلص القائمين على



أعمال البنوك المركزية من القواعد الإلالية المقيدة ، إلا انه في نفس الوقت أدى إلى زيادة خطر القدرة على خلق النقود التي تستخدم بصورة تؤدي إلى آثار تخريبية³⁸ .

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا تؤدي الإستقلالية إلى خفض معدلات التضخم ؟
ومن اجل ان نجيب على هذا السؤال لابد من الإشارة إلى ان أهم الأسباب الرئيسية للتضخم الداخلي "المحلي" هو التعارض بين السياستين المالية والنقدية إذ ان اثر إستقلالية البنك المركزي على التضخم يتبين من خلال انعكاس تلك الإستقلالية على التعارض الذي ينشأ بين السياسة المالية والسياسة النقدية إذ ينشأ التعارض بين السياسة المالية والسياسة النقدية نتيجة ميل الحكومة لتمويل عجز الموزانة تمويلًا تضخمياً ولذلك فإن التركيز على أهمية عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية يعتبر كعلاج للميول التضخمية هذا بالنسبة إلى اثر الإستقلالية على التضخم المحلي.

إما اثر الإستقلالية على التضخم الخارجي External Inflation والذي تتسبب به التغيرات في سعر الصرف فيتبين من التعارض بين السياسة النقدية وسعر الصرف في حالة قيام الحكومة (والتي يمنحها القانون في معظم البلدان الحق في تحديد سعر الصرف) بتحديد أهداف لسعر الصرف تتعارض مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار نتيجة لعدم استقلال أداة سعر الصرف وعرض النقد إذ أن الرغبة في إستقلالية البنك المركزي لا تتحدد فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية ، وإنما لإعطائه الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية أيضاً³⁹.

المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والإستقلالية

Unemployment And Its Relation To Independence

تعتبر البطالة Unemployment واحدة من اهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم اجمع ، ويشير مصطلح البطالة الى التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما عن العمل، على الرغم من القدرة عليه و الرغبة فيه. و البطالة على انواع، منها الاحتكاكية و الموسمية والهيكلية، وتقاس البطالة بمؤشر يدعى معدل البطالة Un Employment Rate كما توضحه المعادلة الآتية⁴⁰:

$$\text{un} = \frac{E}{F} \text{ معدل البطالة}$$

E : عدد العاطلين عن العمل

F : إجمالي القوة العاملة

تعد ظاهرة البطالة من اهم المؤشرات الإقتصادية التي يقاس بها مدى الإستقرار الإقتصادي في اي بلد من البلدان ،فكلما كانت نسبة او معدل البطالة منخفضا دل ذلك على تمتع ذلك البلد بالإستقرار الإقتصادي .
تهدف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى تحقيق أو بلوغ العمالة الكاملة Full Employment مع إعطاء أولوية لهذا الهدف في الدول النامية التي تعاني من مستوى عمالة منخفض بشكل يولد الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمقصود بالعمالة الكاملة "المستوى الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل مع السماح لمعدل طبيعي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنين الاقتصادي"⁴¹.



هذا يعني ان جميع الأشخاص المؤهلين الذين يبحثون عن العمل بالأجر السائد يمكن تشغيلهم في نشاطات إنتاجية بدون تأخير كثير⁴²، اي ان العمالة الكاملة لاتعني أن تكون البطالة مساوية (للصفر) لأن جزءا من البطالة يعكس التغيرات في سوق العمل ، مما يجعل بعض الفئات مثل(العمال الذين سرحوا من أعمالهم وينتظرون استدعاؤهم للعمل مرة اخرى، الأشخاص الذين عملوا في أعمال مؤقتة ، الأشخاص الذين تركوا أعمالهم بحثا عن فرص عمل أفضل... الخ) تدخل ضمن الأشخاص العاطلين عن العمل، وهذا الامر يجعل وجود معدل طبيعي للبطالة هو أمر مقبول وينحصر هذا المعدل ما بين(4.5% - 5.5%) من مجموع الأفراد الراغبين والقادرين على العمل⁴³. وهذا المعدل يكون مقبولا عند عدم التمكن من الوصول بمعدل البطالة الى الصفر لأنه إذا ما أريد من السياسات الاقتصادية المختلفة تخفيض هذا المعدل الى مستوى أدنى فأن نتيجة ذلك قد تكون تسريع في معدلات التضخم(منحنى فيليبس).
إن دور السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في معالجة مشكلة البطالة ومحاولة الوصول إلى الاستخدام الكامل يختلف باختلاف المدارس الإقتصادية.

فيرى الكلاسيك إن قوة العرض والطلب على العمل هي المسؤولة عن وصول سوق العمل إلى حالة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل اذ يحدث ذلك بسبب مرونة الاجور و الأسعار⁴⁴، دون تدخل الدولة ويستند الكلاسيك في رأيهم هذا على الحجج التالية :-

1. العرض يكون الطلب المساوي له حسب قانون ساي Say .

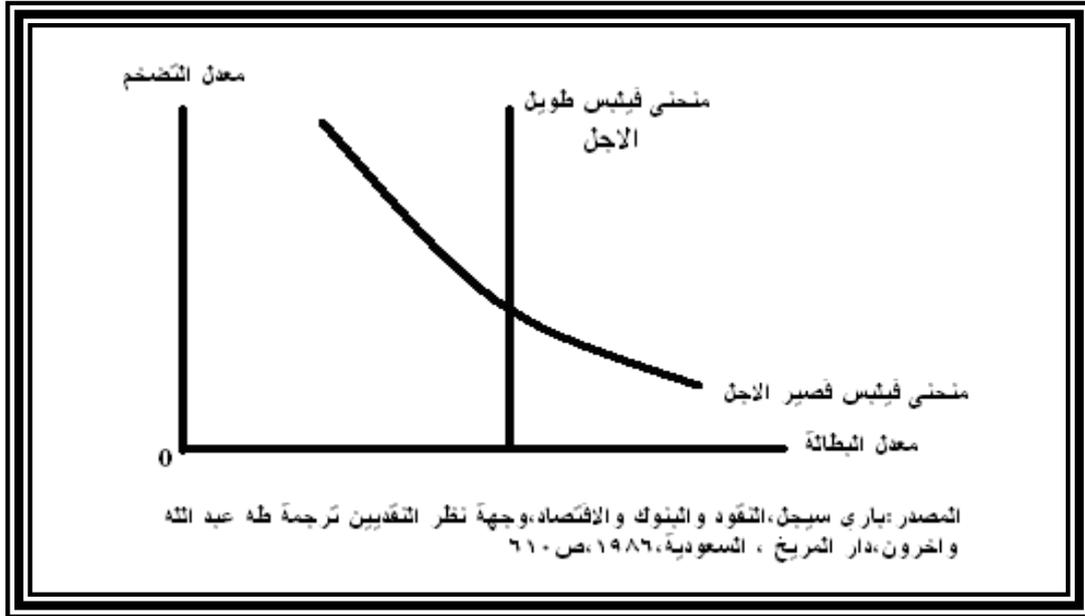
2. في الاسواق الحرة يعمل نظام الأسعار تلقائيا على القضاء على أية بطالة.

بينما يؤمن الكينزيون بضرورة تدخل الدول من خلال الانفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال و بالتالي زيادة الإنتاج وما يتطلبه ذلك من زيادة في الطلب على الايدي العاملة أي تخفيض معدلات البطالة⁴⁵.
إما النقديون فيعتقدون إن التحكم بعرض النقود هو السبيل للوصول إلى حالة الاستخدام الكامل و القضاء على البطالة.

يرى الاقتصاديون الكينزيون إن البطالة تعد بديلاً للتضخم، وبرز من كتب في هذا الموضوع هو الاقتصادي الكينزي فيليبس (A.w. Phillips) الذي اكتشف وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين تغيرات الاجور النقدية ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة⁴⁶.
والذي بين من خلال نمودجه المشهور بمنحنى فيليبس إن هناك علاقة عكسية بين البطالة و التضخم حيث يرى إن السبيل لتخفيض معدلات البطالة يكون من خلال زيادة الأسعار عن طريق زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة معدلات التضخم⁴⁷.

وأشار فيليبس أيضا الى ان هذا الامر يكون في الاجل القصير لأنه في الأمد الطويل يأخذ المنحنى شكل عمودي مما يعني ان معدل التضخم يمكن أن يتحرك مع بقاء معدل البطالة على حاله وهو ما يطلق عليه بالركود التضخمي (Stag Flation)⁴⁸ وكما يوضح الشكل الاتي:-

شكل (1) منحنيات فيلبس القصيرة والطويلة الأجل



يتبين من خلال منحنى فيلبس إن على السياسات الاقتصادية ان تفاضل بين القبول بمعدلات معينة من التضخم في سبيل ان تخفض البطالة او بالعكس القبول بمعدلات من البطالة في سبيل ان يخفض التضخم، او القبول بمقدار معين من كل منهما⁴⁹.

مما سبق يمكن تفسير العلاقة بين إستقلالية البنوك المركزية وظاهرة او مؤشر البطالة من خلال منحنى فيلبس ، ومن خلال الربط بينها وبين علاقة الإستقلالية بالتضخم .

ان العلاقة بين إستقلالية البنوك المركزية ومؤشر التضخم هي علاقة عكسية، اذ كلما ازدادت درجة إستقلالية البنك المركزي في دولة معينة كلما انخفضت مستويات التضخم فيها ، ومن خلال منحنى فيلبس ان العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية ، اذ كلما انخفضت مستويات التضخم ارتفعت مستويات البطالة، وبالتالي نستنتج من ذلك ان العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي والبطالة هي علاقة طردية.

كما يمكن تفسير العلاقة بين الاستقلالية والبطالة من خلال الربط بين البطالة والناتج، اذ ان زيادة الناتج تزيد من التشغيل اي تقلل من البطالة وبذلك فان العلاقة قد تكون عكسية بين الاستقلالية والبطالة ، وبذلك فان العلاقة بينها هي غير محسومة.

المطلب الثالث: تحليل وصفي لبعض المتغيرات الكلية في العراق.

Analysis Economic Stability Indicators In Iraq

إن التشوهات والاختلالات الاقتصادية التي واجهها الإقتصاد الكلي في العراق ظهرت منها عدة مشاكل تتمثل في البطالة والتضخم وتزايد حجم المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات... الخ، ويمكن ايجاز المؤشرات التي تعبر عن الإستقرار الإقتصادي في العراق بما يأتي:

أولاً: التضخم في العراق



إن مؤشر التضخم يمثل ظاهرة معقدة و مركبة ومتعددة الأبعاد ومرض يولد عدم إستقرار اقتصادي في اي اقتصاد يصاب به ، لقد واجه الإقتصاد العراقي تضخماً كبيراً خلال مراحل متعاقبة حيث ظهر التضخم منذ فترة السبعينات بعد تأميم النفط إلا أن معدلاته كانت مقبولة، ولكنها تفاقمت خلال عقد الثمانينات ففي مرحلة الحرب العراقية الإيرانية واجه ظروفًا من بينها تقليص حجم الكميات المنتجة وكذلك الكميات المصدرة من النفط الخام، وكذلك تقليص في حجم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة ومن ثم هبوط في معدلات الإنتاج لكثير من القطاعات الاقتصادية⁵⁰. بجانب ذلك كله فقد عانى البلاد في التسعينات من تضخم جامح تولّد نتيجة إنفاق حكومي واسع، مقابل تراجع خطير في الإيرادات السيادية الحكومية، وبالتالي تنامي الدين العام الداخلي، مما زاد من أعباء الديون الداخلية والخارجية معاً وذلك بسبب النقص الشديد والدائم في إمدادات الأغذية والمنتجات الاستهلاكية (أي نقص العرض الكلي)، وعدم قدرته على مواكبة التغيرات في حجم الطلب الكلي، بالإضافة الى انخفاض قيمة الدينار العراقي. اذ ان استيراد الأغذية والمنتجات الاستهلاكية و دخولها إلى العراق، كان يترتب عليه تسديد ثمنها بالعملة الصعبة، ومن ثم فإن أسعارها في الداخل ستعكس قيمتها بوصفها مواد مستوردة بالعملة الصعبة، وهذه الأسعار تتضخم عند تحويلها إلى العملة المحلية⁵¹.

ومن خلال الجدول (1) نلاحظ أن المستوى العام للأسعار وصل إلى مستويات مرتفعة وأخذت أسعار السلع والخدمات تأخذ بالإرتفاع تصاعدياً ، مما أدى إلى تدني الفعاليات الإقتصادية المحلية التي أدت بدورها إلى انعكاسات سلبية في مكونات الإقتصاد العراقي، حيث ارتفعت معدلات التضخم أثر العقوبات الدولية، وما تولد عنه من إنخفاض في معدلات النمو والقوى الشرائية، حتى وصل معدل التضخم عام(1994) إلى (458.1%)، ويعود ذلك إلى ضعف الأداء الإنتاجي وعدم مرونته، أما في عام(1996) فقد انخفض معدل التضخم إلى (14.9-%) والسبب يعود إلى توقيع العراق على مذكرة النفط مقابل الغذاء وعندها ساد تفاؤل كبير لدى المجتمع العراقي مما سبب هبوطاً حاداً في الأسعار⁵². إلا أن بعد هذا العام المذكور بدأ معدل نمو التضخم بالتذبذب وخاصة بعد عام (2003)، حيث بلغ معدل التضخم (53.2%) في عام2006 ويعود ذلك للإرتفاع في معدلات الاستهلاك (الخاص والعام) والذي جاء انعكاساً لاتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية، وكذلك حاجة الإقتصاد العراقي لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وهذا التزايد في الإنفاق الحكومي الاستثماري لم يقابله زيادة في المعروض السلعي والخدمي مما أدى الى إرتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة عرض النقد دون ان يصاحبها زيادة في الناتج المحلي ، وبالنتيجة انعكس ذلك في الإرتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار⁵³. أما بعد عام (2007) بدأ معدل نمو التضخم بالإنخفاض، إذ بلغ معدل النمو للتضخم (2.7 % ، -2.8 %) للأعوام (2008، 2009). إن هذا الإنخفاض في مستوى التضخم يعود إلى الإستقرار والتحسن في الحالة الأمنية والتحسن النسبي في عرض المشتقات النفطية وعودة انتظام العمل في الأسواق وبعد ذلك ارتفعت معدلات التضخم الى (20.8%) في عام 2010 ثم انخفضت الى (6.4%) في نهاية المدة المدروسة في عام 2013، وذلك موضح في الجدول (1) والشكل (2)

جدول (1) معدلات التضخم في العراق للمدة (1991-2013)

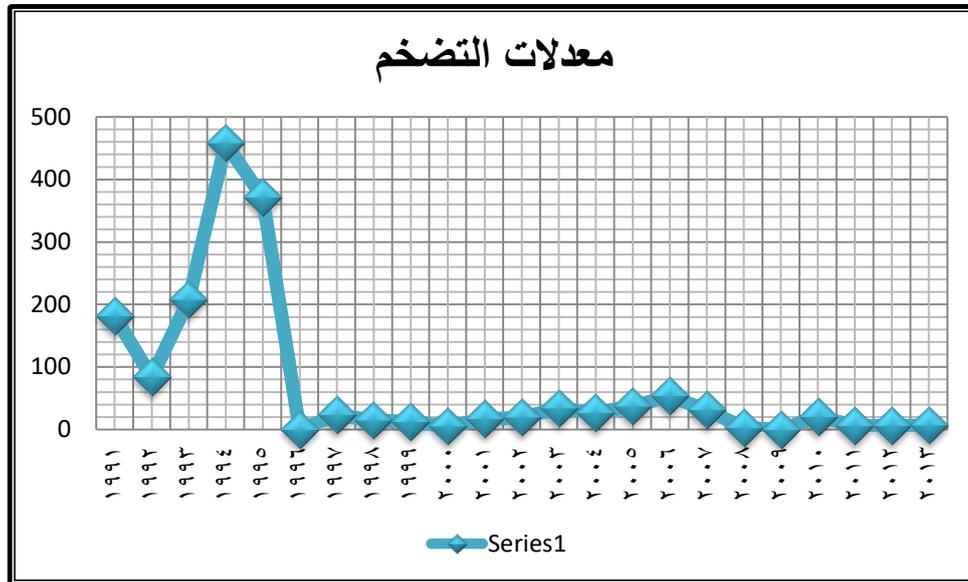
السنوات	الرقم القياسي للاسعار	معدلات التضخم %	السنوات	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	معدلات التضخم %
1991	17.700	181.0	2003	6943.5	33.6
1992	32.500	83.6	2004	8815.6	26.9
1993	100.00	207.7	2005	12073.8	36.9
1994	548.50	458.1	2006	18500.8	53.2
1995	2672.9	370.8	2007	24205.5	30.8
1996	2242.1	-14.7	2008	24851.3	2.7
1997	2759.2	23.1	2009	24155.1	-2.8
1998	3166.7	14.8	2010	29198.1	20.8
1999	3565.0	12.6	2011	30897.4	5.82
2000	3742.5	5.0	2012	26212.8	6.1
2001	4355.3	16.4	2013	26312.5	6.4
2002	5196.6	19.3			

المصدر:

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لعام 2003- عدد خاص ، ، بغداد ، 2003.
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية للاعوام (2003-2013)

ويمكن توضيح اتجاه معدلات التضخم في العراق للمدة (1991-2013) بالشكل رقم (2)

شكل (2) اتجاه معدلات التضخم في العراق للمدة (1991-2013)



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على جدول (1)

ثانياً: البطالة في العراق

كان الإقتصاد العراقي من الإقتصادات الموصوفة بتحقيق حالة التشغيل الكامل حتى نهاية الثمانينات، إلا أن قدرة هذا الإقتصاد على تحقيق التشغيل تراجعت كثيراً منذ حرب الخليج الثانية في العام (1991) وأخذت البطالة بعد ذلك تتفاقم تدريجياً⁵⁴.

يعتبر العراق من البلدان العربية النامية ذات الكثافة السكانية الكبيرة إذ يبلغ عدد سكانه قرابة (35) مليون نسمة حسب احصائيات عام 2013⁵⁵ ، مما ساهم في خلق مشكلة البطالة التي تعد من اهم



المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العراق والتي تؤدي الى معاناة الإقتصاد العراقي من مشكلة الاختلال او عدم الإستقرار الإقتصادي ،اذإن الزيادة في معدلات البطالة تعد من أخطر المشاكل التي يواجهها ذلك الإقتصاد لما لها من آثار إقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلاً عن أنها تمثل هدراً بالعنصر البشري وهي تنذر بوجود خلل في النظام الإقتصادي والسياسي و تعد البيئة الملائمة لنمو الإرهاب والتطرف والفساد المالي والاداري بكل اشكاله⁵⁶.

ومن خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول (2) نلاحظ ان معدل البطالة في العراق قد اتسم بالإرتفاع منذ بداية الفترة الدراسية 1991 وحتى عام 2003 اذ ارتفع من (6.5%) عام 1991 الى (28.10%) في عام 2003 وذلك بسبب الظروف السياسية والإقتصادية التي كان يعاني منها البلد نتيجة العقوبات الدولية على العراق في تلك الفترة، بعد ذلك شهدت معدلات البطالة في العراق إنخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة المتبقية من المدة المدروسة ، اذ انخفضت من (26.80 %) عام 2004 الى (15.1%) عام 2013. ومن المتوقع ان تستمر مشكلة البطالة في العراق، ولاسيما بين الشباب الخريجين الذين يفترقون إلى التأهيل والتدريب والمعارف الحديثة نتيجة لعدم التنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق اذ يتم تخريج اعددا كبيرة من الطلاب باختصاصات لا يتوفر لها سوق عمل⁵⁷، اضافة الى تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة في معالجة هذه الظاهرة والجدول التالي يوضح معدلات البطالة في العراق للمدة من 1991-2013 .

جدول(2) حجم البطالة ومعدلاتها في العراق للمدة(1991-2013) (مليون نسمة)

النمو السنوي (2) %	معدل البطالة (1) %	السنوات	النمو السنوي (2) %	معدل البطالة (1) %	السنوات
5.24	28.10	2003	18.18	6.5	1991
-4.62	26.80	2004	15.38	7.5	1992
-32.94	17.97	2005	13.3	8.5	1993
-2.61	17.5	2006	23.52	10.5	1994
-6.85	16.3	2007	22.85	12.9	1995
-5.89	15.34	2008	7.75	13.9	1996
-2.7	15	2009	10.79	15.4	1997
-20	12	2010	12.98	17.4	1998
16.6	14	2011	16.09	20.2	1999
12.1	15.7	2012	10.89	22.4	2000
-3.8	15.1	2013	9.82	24.6	2001
			8.53	26.7	2002

-المصدر

العمود (1)

-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 ، بغداد، 2007 ، ص 7 .

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد ، المجموعة الاحصائية السنوية السنوية 2008-2009.

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الإقتصادي السنوي لعام 2009 ، بغداد، 2010.

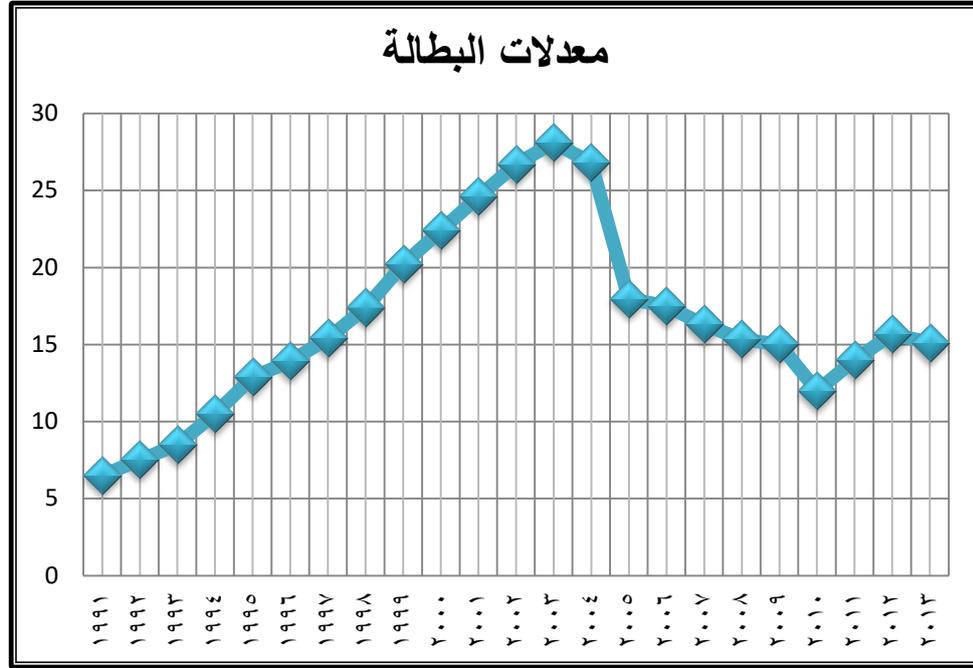
البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الإقتصادي السنوي لعام 2011 ، ، بغداد، 2013.

العمود(2) : من عمل الباحثان بالاعتماد على العمود (1)

ويمكن توضيح اتجاه معدلات البطالة في العراق للمدة (1991-2011) بالشكل رقم (3)

شكل (3)

معدلات البطالة في العراق للمدة (1991-2013)



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على جدول (2)

المبحث الثالث: التحليل القياسي لآثر إستقلالية البنك المركزي على التضخم والبطالة في العراق

يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه إستقلالية البنك المركزي CBI (باعتبارها متغير مستقل) في بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في العراق والمتمثلة بالتضخم P inflation ، و البطالة Un) unemployment (، (بوصفها متغيرات تابعة) تتأثر به.

وبما ان إستقلالية البنك المركزي هي نسبة مئوية مقاسة في سنة معينة حسب قانون البنك المركزي رقم (56) لعام 2004 (اذ بلغت 81%) ،اي لاتوجد سلسلة زمنية تعبر عن تلك الاستقلالية سوف نلجأ الى استخدام المتغير الوهمي Di (dummy variable) ⁵⁸ ليعبر عن المتغير المستقل (إستقلالية البنك المركزي) ونرمز له بالرمز (Cbi) ، وذلك باعطاء الرقم (0) للاعوام التي تسبق صدور قانون البنك المركزي الذي بموجبه حصل هذا البنك على استقلاليته باعتبار ان هذا البنك المركزي كان لا يتمتع بالإستقلالية قبل صدور هذا القانون ، واعطاء الرقم (1) للاعوام بعد صدور هذا القانون بعد تمتع البنك المركزي بالاستقلالية. وقد تم استعمال أسلوب تحليل الانحدار (Simple Linear Regression Model) بشكل رئيسي في البحث وبأستعمال البرنامج الاحصائي (Eviews) للوصول للنتائج المطلوبة.

-يتكون النموذج من معادلة لكل متغير اقتصادي يقدر على أساس تأثير إستقلالية البنك المركزي Cbi عليه من خلالها وكما يأتي:

$$P=f(Cbi) =f(Di) \quad \text{-----} \quad 1.$$



$$Un=f(Cbi) =f(Di) \quad \text{-----} \quad 2.$$

وبعد وضع المعادلات بالصيغة القياسية سوف تصبح

$$Pi= b_0- b_1Cbi + ui \quad \text{-----} \quad 1.$$

$$Un= b_0-b_1Cbi + ui \quad \text{-----} \quad 2.$$

إذ يمثل (Ui) المتغير العشوائي (Random Variable) والذي يتضمن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع والتي لا يوضحها النموذج⁵⁹.

المطلب الاول: قياس إستقرارية السلاسل الزمنية للتضخم والبطالة في العراق باستخدام اختبار جذر الوحدة .

Measuring The Stability Of The Time Series Of Economic Variables In Iraq Using The(Unit Root Test

قبل ان نجري التحليل الذي يبين الاثر الذي تتركه إستقلالية البنك المركزي العراقي على التضخم والبطالة في العراق لابد في البدء من اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات.

اولا: قياس إستقرارية التضخم في العراق للمدة (2013-1991)

يوضح الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات التضخم في العراق، اذ اظهر اختبار (ADF) لسلسلة التضخم ان قيمة (t) المحسوبة كانت اصغر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%) مع وجود حد ثابت فقط ، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية هنا ابتداء هي غير مستقرة وكذلك الحال عند اجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد اجراء التحليل بأخذ الفرق الاول بوجود حد ثابت اصبحت السلسلة مستقرة عند كل من مستويات المعنوية (1%) و (5%) و (10%) اي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) ~ 1 وهذا يؤدي الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

جدول (3) اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات التضخم في العراق

الفرق الاول	المستويات		المتغير
	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-4.168653	-2.652354	-2.264909	التضخم
-3.788030	-4.440739	-3.769597	1%
-3.012363	-3.632896	-3.004861	5%
-2.646119	-3.254671	-2.642242	10%

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

ثانيا: قياس إستقرارية البطالة في العراق للمدة (2013-1991)

يوضح الجدول (4) نتائج جذر الوحدة لسلسلة بيانات البطالة في العراق، اذ اظهر اختبار (ADF) للسلسلة ان قيمة (t) المحسوبة كانت اصغر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%) بوجود حد ثابت وكذلك بوجود حد ثابت مع اتجاه عام اي ان السلسلة غير مستقرة ولكنها اصبحت مستقرة عند



مستوى المعنوية (10%) عند اجراء التحليل بأخذ فرقها الاول بوجود حد ثابت مما يدل على ان السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة ومتكاملة من الدرجة (1) ~ I اي ان السلسلة استقرت عند فرقها الاول، ولهذا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة.

جدول (4) اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات البطالة في العراق

الفرق الاول	المستويات		المتغير
	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-2.862112	-1.16018	1.957573-	البطالة
-3.80854	-4.467895	-3.80854	%1
-3.02068	-3.64496	-3.02068	%5
-2.650413	-3.26145	-2.65041	%10

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

المطلب الثاني: التحليل القياسي لاثر إستقلالية البنك المركزي على التضخم والبطالة في العراق.

بعد ان اجرينا تحليل اختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية للتضخم والبطالة في العراق تأتي الان لنجري تحليل قياسي لمعرفة الاثر الذي تتركه إستقلالية البنك المركزي العراقي على تلك المتغيرات . تم تحليل بيانات التضخم والبطالة في العراق ولمدة (23) عام واختبار اثر إستقلالية البنك المركزي العراقي كمتغير مستقل على هذه المتغيرات بوصفها متغيرات تابعة وباستخدام البرنامج الاحصائي Eviews .

وظهر من النتائج ان إستقلالية البنك المركزي (Cbi) العراقي تؤثرعلى مؤشر التضخم في العراق وان العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي ومؤشر التضخم كانت علاقة عكسية وفقا لمعادلة الانحدار التالية:

$$P = 108.56 - 89.66 Cbi$$

$$(3.371) \quad (-1.83)$$

وهذا متوافق مع منطق النظرية الإقتصادية اذ كلما ازدادت إستقلالية البنك المركزي العراقي بوحدة واحدة انخفضت معدلات التضخم ب(89.66) وحدة ، وقد اثبت التحليل معنوية المعلمات المقدرة بمستوى معنوية (5%) بالنسبة لمعلمة الانحدار، ومثلها لمعلمة الحد الثابت(القطع)، وقد كانت للنموذج قوة تفسيرية بلغت ما يقرب من (14%) كما تظهره قيمة معامل التحديد R^2 في جدول تحليل الانحدار ، اي ان (14%) من التغيرات التي تحدث في التضخم في العراق تعزى الى تغير نسبة إستقلالية البنك المركزي العراقي و (86%) من تغيرات التضخم ترجع الى اسباب اخرى غير داخلية في النموذج ، ويمكن توضيح تلك النتائج من خلال الجدول رقم (5) .



جدول (5) جدول تحليل الانحدار للتضخم في العراق

اسلوب التحليل مؤشرات التحليل	نتائج تحليل الانحدار Eviews
Equation	P = 108.56- 89.66 Cbi (3.18) (-1.51)
Constant	108.5615
Cbi	-89.6635
R ²	0.13835
F	3.37193

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثان بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews
اما بالنسبة لاثر إستقلالية البنك المركزي العراقي على المؤشر الإقتصادي المتمثل بالبطالة فقد اثبت التحليل العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين طبقا لمعادلة الانحدار التالية:

$$Un = 16.5 + 0.06 Cbi$$

$$(9.56) (0.02)$$

وكانت القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة جدا كما توضحها قيمة معامل التحديد (R^2) إذ بلغت (0.0005%) اي ان التغيرات التي تحصل في البطالة في العراق لم يكن لدرجة إستقلالية البنك المركزي العراقي اي دور فيها وتعزز ذلك بعدم معنوية معلمة الانحدار من خلال اختبار (t) ، وكذلك عدم المعنوية الاجمالية للنموذج من خلال اختبار (F) ، ولذلك فقد اثبت التحليل بانه ليس هنالك علاقة بين إستقلالية البنك المركزي والبطالة في العراق.

جدول (6) جدول تحليل الانحدار للبطالة في العراق

اسلوب التحليل مؤشرات التحليل	نتائج تحليل الانحدار Eviews
Equation	Un= 16.5 + 0.06 Cbi (9.569) (0.024)
Constant	16.50769
Cbi	0.063308
R ²	0.000597
F	0.005028

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثان بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews

الاستنتاجات

1. نستنتج من البحث أن إستقلالية البنك المركزي لاتعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما يكون الاتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك المركزي على ان تكون قرارات البنك المركزي وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسجمة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة



2. لا توجد استقلالية تامة للبنوك المركزية وإنما هي نسبة تختلف من بنك مركزي الى اخر تبعاً للنصوص القانونية التي تختص بكل بنك.
3. فيما يتعلق بفرضية البحث نجد انها تحققت بالنسبة لمتغير التضخم اذ كان التأثير الايجابي لإستقلالية البنوك المركزية واضح عليه ، ولم تتحقق في متغير البطالة اذ لم تتأثر بتلك الاستقلالية في العراق.
4. كذلك نستنتج من هذا البحث ان نوع العلاقة النظرية بين استقلالية البنك المركزي ومؤشر الاستقرار الاقتصادي المتمثل بالبطالة هو امر غير محسوم ايضا فقد تكون هذه العلاقة عكسية عند تفسيرها من خلال الربط بين استقلالية البنك المركزي والنتائج المحلي الاجمالي ، اما عند تفسير هذه العلاقة من خلال ربط استقلالية البنك المركزي بمنحنى فلبس فستكون العلاقة طردية
5. اظهرت النتائج ان إستقلالية البنك المركزي العراقي تؤثر على مؤشر التضخم في العراق بعلاقة عكسية وقد فسرت هذه الإستقلالية ما يقرب من (14%) من التغيرات التي حصلت في التضخم في العراق
6. ان التغيرات التي تحصل في البطالة في العراق لم يكن لدرجة إستقلالية البنك المركزي العراقي اي دور فيها.

التوصيات

1. ينبغي ان تسترشد السياسات الاقتصادية ولاسما النقدية والمالية منها في العراق، برؤية واستراتيجية وطنية تهدف بشكل رئيسي الى الاهتمام بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة فرص النمو الاقتصادي وفرص العمل المنتج المستند على توسيع الطاقات الانتاجية ولاسيما الصناعية والزراعية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. من خلال دراسة العلاقة بين مؤشرات الإستقرار الإقتصادي وإستقلالية البنك المركزي توصي الباحثة بأن لا يمنح البنك المركزي العراقي الإستقلالية المطلقة عن الحكومة ، وأيضاً ليس مع التدخل الحكومي في جميع الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بحيث تجعله مثل أي مؤسسة حكومية أخرى . لان للبنك المركزي خصوصية لا تحظى بها أغلب المؤسسات الحكومية وهي انه مصدراً لكل ما تحتاجه مؤسسات النشاط الإقتصادي من تمويل
3. يجب التركيز على العلاقات الايجابية التي تربط بين استقلالية البنك المركزي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي لما لها من اثر فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية
4. من اجل تخفيض معدلات التضخم في الاقتصاد يجب ان ترفع استقلالية البنك المركزي نتيجة للعلاقة العكسية التي تربط هذين المتغيرين.



5. توصي الباحثة بضرورة توجيه الجهود البحثية لدراسة هذا الموضوع بشكل اوسع وتطبيق التحليل على بلدان اخرى لما له من اهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تحاول كل دولة من دول العالم بلوغه.

المصادر

1. العلي ،احمد ابريهي " استقلال البنك المركزي في السلطة النقدية" على الموقع www.iraqieconomists.net
2. محمد ،احمد جاسم،"إستقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم -العراق دراسة حالة- للسنوات 2003-2008 "،مجلة العلوم الإقتصادية،العدد26، كلية الادارة واقتصاد ،جامعة البصرة 2010
3. احمد شعبان ،محمد علي،: انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية - تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية ، الدارالجامعية، الإسكندرية،مصر،2007
4. الراوي ،أحمد عمر، "البطالة في العراق...الواقع وتحديات المعالجة"، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد السادس والعشرين، السنة الثامنة، 2010
5. الفولي ،اسامة محمد ،زينب عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"دار الجامعة الجديدة ،الازاريطه، مصر ،2007
6. اكلي، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة : عطية مهدي سلمان، ج2، بغداد، الجامعة المستنصرية، 1980
7. أنن بلايندر ،"إستقلالية المصرف المركزي" ، ترجمة مظهر محمد صالح ، دار الحكمة ،بغداد ، 2008
8. امية طوقان، "دور المصارف المركزية في ارساء الساسة النقدية" ، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية ، 2005
9. باري سيجل ، "النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين" ،ترجمة طه عبد الله واخرون ، دار المريخ، الرياض،1986
- 10.الحجار ، بسام ،"الاقتصاد النقدي والمصرفي" ،ط2،دار المنهل اللبناني للنشر ومكتبة رأس النبع للتوزيع، بيروت، 2009
- 11.السهلاني ،بلسم حسين رهيف "استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي"، بحث دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعه بغداد ، 2008
12. ¹ الشندي ،أديب قاسم، "الإقتصاد العراقي ..إلى أين"، الطبعة الأولى، دار المواهب للطباعة، بغداد، 2011،ص 263.



13. التقرير الاقتصادي العراقي، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التخطيط الاقتصادي 2006،
14. توماس ماير وآخرون ، " النقود والمصارف والاقتصاد "، ترجمة السيد احمد عب الرزاق واحمد بديع ، دار المريخ، الرياض، 2002.
15. الخزرجي ، ثريا عبد الرحيم ، " تقيم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003 " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد48، 2007.
16. ج. اكلي ، " الاقتصاد الكلي النظرية السياسات "، ترجمة د. عطية مهدي سلمان ج 1 . طبع الجامعة المستنصرية ، بغداد، 1984
17. علوش ، جعفر باقر، " الاقتصاد القياسي التطبيقي " - دراسة تطبيقية على اقتصاديات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، ط1 ، المكتبة الجامعية ، ليبيا، 2004،
18. ولسون ، جي هولتن ، " الاقتصاد الجزئي "، ترجمة كامل سلمان العاني، دار المريخ، الرياض، 1987
19. جوارتيني ، جيمس . ريجاردستورب : " الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص "، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1988
20. الوزني ، خالد واصف وأحمد حسين الرفاعي: " مبادئ الإقتصاد الكلي "، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2000
21. الجبوري ، خلف محمد ، " دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة 2004 " ، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد - ٧ / العدد - ٢٣ ، 2011،
22. سيلفاتور ، دومنيك - يوجين ديولو، " مبادئ الاقتصاد "، ترجمة: فؤاد صالح، دار المقررات الجامعية، بيروت، لبنان، 2001
23. الموسوي ، رحمن حسن علي، " التضخم الإقتصادي في العراق أسباب ومعالجات "، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 9، 2007
24. .. أيرب ، ريتشارد د ، Richard D. Erb ، " دور البنوك المركزية " ، مجلة التمويل والتنمية I.M.F العدد 4 ، 1989 ،
25. شاكر ، عامر عبد الامير، " اساليب مواجهة البطالة في ظل تحديات اصلاح الاقتصاد العراقي "، وقائع المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة واقتصاد ، جامعة تكريت ، 15-16-2009
26. علي ، عبد المنعم السيد ، " اقتصاديات النقود والمصارف " ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ، مطبعة الديواني بغداد، 1986،



27. سعيد، عفراء هادي ، " البنك المركزي والإقراض الحكومي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعه بغداد ، 2004.
28. الدليمي ، عوض فاضل إسماعيل ، عوض فاضل إسماعيل ، " النقود والبنوك " ، جامعة بغداد ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990
29. العياش ، غسان ، " المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي " مجلة اتحاد المصارف العربية بيروت ، 1998
30. كاظم ، كامل علاوي ، " البطالة في العراق الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة " ، بحث متاح على شبكة الانترنت على الموقع www.arabsi.org
31. الأحسناوي ، كريم مهدي ، " مبادئ علم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1990
32. كاستيلو ، مارتا كاستيلو ، مارك سوينبورن " إستقلالية البنك المركزي " صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 1992
33. ابد جمان ، مايكل ، " الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة " ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988
34. الاعسم ، محمد عبد الباقر ، " السياسة النقدية العراقية بين استقلالية البنك المركزي وتدخلات الإرادة السياسية " ، رسالة ماجستير ، معهد المعلمين للدراسات العليا - النجف الاشرف ، كلية العلوم السياسية والادارية والدبلوماسية الجامعة الاسلامية في لبنان ، 2011
35. الدين ، محمود محي ، " إستقلالية البنوك المركزية " ، مجلة البنوك ، اتحاد بنوك مصر ، العدد الثالث والثلاثون ، ابريل ، 2002
36. الزين ، منصور ، " إستقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - بدون تاريخ نشر ، الجزائر www.banquecentrale.gov
37. السيد ، موفق حسن ، علي عبد سلمان ، " إستقلالية البنك المركزي العراقي بين المبررات الاقتصادية والتشريع " ، 2013 ، منشور على موقع الانترنت www.mi6z.net
38. حشاد ، نبيل ، " إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة " ، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 1 ، بيروت ، لبنان ، 1994
39. السامرائي ، يسرى ، زكريا الدوري ، " البنوك المركزية والسياسة النقدية " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 115.
40. Amirul Ahsan and other, "Determinants of Central Bank Independence and Governance: Problems and Policy Implications" Ahsan, Skully & Wickramanayake, 2006
41. Fischer Stanley "Central Bank Independence Revisited" The - American Economic Review, May, 1995



- .P. Venlorls And F . D . Sebold , "Maccroeconomics " , (N.Y: Willey .42
And Sons , Ch . 10 . 1977
- Daniel West , "the Effects of Central Bank Independence", 2007.43
- George A .Akerlof, William T .Dickens, and others ,Near – .44
Rational wage and price setting and the Long –Run Phillips
curve, Brookings papers on Economic Activity , Brooking
institution press,2000
- J.B zulu and others "Monetary and exchange affairs dep ,The role .45
and Independence of central bank central bank technical
assistanceto countriesin Transition", I.M.f. 1994
- Jan. Egbertsturm And Jakod Dehaan , "Central Bank Independence .46
And Inflation In Developing Countries" , University Of Groninger
,Germany ,May 2001
- Maria Schaumayer , "Central Bank Independence in Austria , the .47
Evolving role of Central Bank ",(editors p. Downes and R. V.
Zadeh), Central Banking dep. I.M.F., 1991
- Mark Swinburne and Marta Castello – Branco , "Central Bank .48
Independence and Central Bank Factions , in , the Evolving Role
of Central Banks , I.M.F. , Washington , 1991
- N.R. Draper,& Smith "Applied Regression Analysis", 2nd E.d., .49
University of Wisconsin, New York,MO hichester, Brisbane, Toronto,
Singapore
- Nuran Gokbudak , "Central Bank Independence , the Bundes bank .50
experience and the Central bank of the Republic turkey , (
Selected discussion papers) C.B.R. of turkey , Ankara , 1997
- Report C. Efforts , "The Masstricht Teraty Independence of The .51
central bank ,and Implementing legislation, (Frameworks For
monetary Stability" ,editors T.JBalino and C.cotlarelli ,I.M.F , 1994
- Robert , "Under Standing Macro Economics",, 4 Th Edition , .52
Engle Wood Cliffs , Usa , 1972



الملاحق

ملحق (1)

تحليل الانحدار لإستقلالية البنك المركزي على التضخم

Dependent Variable: P Method: Least Squares Date: 01/1/15 Time: 22:32 Sample: 1991 2013 Included observations: 23				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0029	3.371814	32.19678	108.5615	C
0.0805	-1.836283	48.82883	-89.66354	P
69.57739	Mean dependent var		0.138353	R-squared
122.1850	S.D. dependent var		0.097322	Adjusted R-squared
12.42950	Akaike info criterion		116.0871	S.E. of regression
12.52824	Schwarz criterion		283000.6	Sum squared resid
12.45433	Hannan-Quinn criter.		-140.9393	Log likelihood
0.901312	Durbin-Watson stat		3.371935	F-statistic
			0.080515	Prob(F-statistic)

ملحق (2)

تحليل الانحدار لإستقلالية البنك المركزي على البطالة

Dependent Variable: Un Method: Least Squares Date: 01/1/15 Time: 22:17 Sample: 1991 2013 Included observations: 23				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.659031	1.709042	16.50769	C
0.9807	0.024425	2.591891	0.063308	Un
16.53522	Mean dependent var		0.000028	R-squared
6.020450	S.D. dependent var		-0.047589	Adjusted R-squared
6.557634	Akaike info criterion		6.162039	S.E. of regression
6.656373	Schwarz criterion		797.3853	Sum squared resid
6.582466	Hannan-Quinn criter.		-73.41279	Log likelihood
0.177675	Durbin-Watson stat		0.000597	F-statistic
			0.980744	Prob(F-statistic)



الهوامش

- 1 خلف محمد، " دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة 2004 " ، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد - ٧ / العدد - ٢٣ ، 2011، ص72.
- 2 مايكل ابدجمان، " الاقتصاد الكلي " ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1988 ، ص563 .
- 3 انظر الى:
- امية طوقان، " دور المصارف المركزية في ارساء الساسة النقدية " ، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية ، 2005 ، ص3
- Mark Swinburne and Marta Castello – Branco , " **Central Bank Independence and Central Bank Factions , in , the Evolving Role of Central Banks , I.M.F. , Washington , 1991 , P418**
- 4 نبيل حشاد ، " **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة** " ، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد1، بيروت ، لبنان ، 1994 ، ص87.
- 5 انظر الى :
- احمد شعبان ، محمد علي،: **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية - تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية** " ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص300.
- Nuran Gokbudak , " **Central Bank Independence , the Bundes bank experience and - the Central bank of the Republic turkey . (Selected discussion papers) C.B.R. of turkey , Ankara , 1997 , P162**
- 6 انظر الى:
- منصور زين ، " **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية** " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - بدون تاريخ نشر ، الجزائر ، ص 424 _
www.banquecentrale.gov
- يسرى السامرائي ، زكريا الدوري ، " **البنوك المركزية والسياسة النقدية** " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص115 .
- 7 -J.B zulu and others " **Monetary and exchange affairs dep ,The role and Independence of central bank central bank technical assistanceto countriesin Transition** " , I.M.f. 1994 .P.110
- 8 انظر الى:
- مارتا كاستيللو ، مارك سوينبورن " **استقلالية البنك المركزي** " صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 1992 ، ص 19.
- 9 بن عبد الفتاح دحمان، مصدر سابق، ص294.
- 10 - Maria Schaumayer , " **Central Bank Independence in Austria , the Evolving role of Central Bank** " , (editors p. Downes and R. V. Zadeh), Central Banking dep. I.M.F., 1991, P171.
- 11 احمد شعبان ، محمد علي ، مصدر سابق ، ص300 .
- 12 غسان العياش ، " **المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي** " مجلة اتحاد المصارف العربية بيروت ، 1998 ، ص44 .
- 13 ألن بلايندر ، " **إستقلالية المصرف المركزي** " ، ترجمة مظهر محمد صالح ، دار الحكمة ، بغداد ، 2008 ، ص5 .
- 14 انظر الى :
Fischer Stanley " **Central Bank Independence Revisited** " The American Economic - Review, May, 1995.p32.
- 15 Report C. Efforts , " **The Masstricht Teraty Independence of The central bank and Implementing legislation, (Frameworks For monetary Stability** " , editors T.JBalino and C.cotlarelli , I.M.F , 1994 , p .295 .



- 16 - غسان العياش ، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي "، مصدر سابق ، ص 115 .
- 17 - ريتشارد د. أيرب ، Richard D. Erb ، "دور البنوك المركزية" ، مجلة التمويل والتنمية I.M.F العدد 4 ، 1989 ، ص 11 .
- 18 غسان العياش، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي " ، مصدر سابق ، ص 45 .
- 19 توماس ماير واخرون ، " النقود والمصارف والاقتصاد" ، مصدر سابق، ص 266.
- 20 عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والإقراض الحكومي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعه بغداد ، 2004، ص 130
- 21 Alex Cukierman and others, " Measuring The Independence Of Central Banks Affects Policy Outcomes ", *The World Bank , Economic Review, Vol 6, N03, 1992, p 370.*
- 22 محمد عبد الباقر الاعسم، " السياسة النقدية العراقية بين إستقلالية البنك المركزي وتدخلات الإدارة السياسية" ، مصدر سابق ، ص 112 .
- 23 - اسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله، " اقتصاديات النقود والمال" دار الجامعة الجديدة ، الازارطة، مصر ، 2007، ص 254 .
- 24 Daniel West , " the Effects of Central Bank Independence ", 2007, p11.
- 25 المصدر السابق نفسه
- 26 احمد شعبان، محمد علي، " انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية - تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية " ، مصدر سابق، ص 118 .
- 27 موفق حسن السيد، علي عبد سلمان ، " استقلالية البنك المركزي العراقي بين المبررات الاقتصادية والتشريع" ، 2013 ، منشور على موقع الانترنت www.mi6z.net
- 28 Amirul Ahsan and other, " Determinants of Central Bank Independence and Governance: Problems and Policy Implications " Ahsan, Skully & Wickramanayake, 2006, p 60
- 29 بلسم حسين رهيف السهلاني " استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي" ، مصدر سابق ، ص 52 .
- 30 نشرة البنك الدولي لبحوث السياسات ، " تأثير الإستقلالية على نتائج السياسة النقدية " ، المجلد الثالث ، العدد 5 ، نوفمبر - ديسمبر ، 1992 .
- 31 محمود محي الدين ، " استقلالية البنوك المركزية " ، مجلة البنوك ، اتحاد بنوك مصر ، العدد الثالث والثلاثون ، ابريل ، 2002 ، ص 20 .
- 32 انظر:
- بسام الحجار ، " الاقتصاد النقدي والمصرفي " ، ط 2 ، دار المنهل اللبناني للنشر ومكتبة رأس النبع للتوزيع، بيروت ، 2009 ، ص 272 .
- عبد المنعم السيد علي ، " اقتصاديات النقود والمصارف " ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ، مطبعة الديواني بغداد ، 1986، ص 11 .
- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، " النقود والبنوك " ، جامعة بغداد ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل، 1990 ، ص 631
- 33 ج.اكلي ، " الاقتصاد الكلي النظرية السياسات " ، ترجمة د. عطية مهدي سلمان ج 1 . طبع الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1984 ، ص 129-143 .
- 34 احمد ابريهي العلي " استقلال البنك المركزي في السلطة النقدية " على الموقع www.iraqieconomists.net
- 35 احمد جاسم محمد، " استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم -العراق دراسة حالة- للسنوات 2008-2003 " ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، كلية الادارة واقتصاد ، جامعة البصرة 2010 ، ص 3 .
- 36 Michael Woodford, " Fiscal Requirements For Price Stability ", *NBER Working Paper No. 8072, January 2001, P. 3*
- 37 منصور زين ، " استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات " ، مصدر سابق ، ص 425 .



- 38 Jan. Egbertsturm And Jakod Dehaan , "Central Bank Independence And Inflation In Developing Countries" , University Of Groninger ,Germany ,May 2001 ,P3 .
- 39 T.T Mboweni , "Governor Of South Of African Reserve Bank ,At The Reuters Forum Lecture" ,Held In Johannes , On 11 October ,2000,P.3 .
- 40 لتوضيح اكثر انظر في ذلك :دومنيك سيلفاتور – يوجين ديولو، "مبادئ الاقتصاد"، ترجمة: فؤاد صالح، دار المقررات الجامعية، بيروت، لبنان، 2001، ص82 .
- 41 جيمس جوارتيني .ريجارداستورب : "الاقتصاد الكلي -الاختيار العام والخاص"، دار المريخ للنشر ،الرياض، 1988، ص
- 42 - كريم مهدي أحسنوي- مبادئ علم الاقتصاد ، جامعة بغداد، 1990، ص 251 .
- * وفي بعض الدراسات (5.5 - 6.0%) انظر في ذلك:
- باري سيجل ، "النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين"، ترجمة طه عبد الله واخرون ، دار المريخ، الرياض، 1986، ص 567.
- 43 - مايكل ايد جمان ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1988، ص 437- 438
- 44 - Y.P. Venlors And F . D . Sebold , "Maccroeconomics" , (N.Y: Wlley And Sons , Ch 10 . 1977.
- 45 W . L . Smith And R . L . Telgen (Eds)" Readings In Money , National Income And Stabilization Policy , (Home Wood , Ill., Irwin , Revised Edition , 1970 . Pp 66-74 .
- 46 Robert , "Under Standing Macro Economics" , 4 Th Edition , Engle Wood Cliffs , Usa , 1972 , P. 224 .
- 47 ج . اكلي، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة : عطية مهدي سلمان، ج2، بغداد، الجامعة المستنصرية، 1980، ص632 .
- 48 -George A .Akerlof, William T .Dickens, and others ,Near – Rational wage and price setting and the Long –Run Phillips curve, Brookings papers on Economic Activity , Brooking institution press,2000,p1.
- 49 مايكل ايدجمان ، مصدر سابق، ص301 .
- 50 رحمن حسن علي الموسوي، " التضخم الاقتصادي في العراق أسباب ومعالجات"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 9، 2007، ص156
- 51 عبد علي المعموري، بسمة ماجد المسعودي، مصدر سابق، ص297-298.
- 52 عبد علي المعموري، بسمة ماجد المسعودي، مصدر سابق، ص96.
- 53 أديب قاسم شندي، " الاقتصاد العراقي .. إلى أين"، الطبعة الأولى، دار المواهب للطباعة، بغداد، 2011، ص263.
- 54 أحمد عمر الراوي، " البطالة في العراق... الواقع وتحديات المعالجة"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرين، السنة الثامنة، 2010، ص2.
- 55 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات الاحصائية، 2013.
- 56 كامل علاوي كاظم، " البطالة في العراق الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة"، بحث متاح على شبكة الانترنت على الموقع www.arabsi.org.
- 57 عيادة سعيد حسين، " البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 8، المجلد 4، 2012، ص92.
- 58 لمزيد من التفاصيل انظر: جعفر باقر علوش ، " الاقتصاد القياسي التطبيقي" – دراسة تطبيقية على اقتصاديات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العضى ، ط1 ، المكتبة الجامعية ، ليبيا، 2004 ، ص102-105
- N.R. Draper,& Smith "Applicd Regression Analysis", 2nd E.d., University of Wisconsin, New York,MO hichester, Brisbane, Toronto, Singapore.P.307.